ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2022 المجلد: السادس العدد: الثاني ص.ص: 1346-1366 .



# أثر الحوكمة المحلية على تحقيق التنمية المحلية

# The impact of local governance on achieving local development

رضا جنان *
كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة سطيف 2
مخبر تطبيق التكنولوجيات الحديثة على القانون
ridhadjenane15@gmail.com

فريد روابح
كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة سطيف 2
rouabehfarid19@gmail.com

تاريخ إرسال المقال: 2022/06/11 تاريخ قبول المقال: 2022/08/04 تاريخ نشر المقال: 2022/09/15

## الملخص:

إنّ بداية تبنّي الحوكمة المحلّية في الجزائر في إطار توسيع صلاحيات الجماعات المحلّية وتطبيق مبادئ الحوكمة المحلّية ولو بنسب ضئيلة ، أفضت إلى نتائج معتبرة في مجال التنمية المحلّية ومع ذلك تبقى الحاجة ملحّة لاعتماد حوكمة محلّية فعّالة من خلال تطبيق مبادئها والعمل على مجابهة المعوّقات التي تحول دون تكريسها وهذا دعما لأداء الجماعات المحلّية في مختلف المجالات بغية تحقيق التنمية المحلّية الفعّالة.

**الكلمات المفتاحية:** الحوكمة المحلّية،التنمية المحلّية،الجماعات المحلّية.

**Abstract:**

The beginning of the adoption of local governance in Algeria within the framework of expanding the powers of local groups and applying the principles of local governance, even in small proportions, led to significant results in the field of local development However, there remains an urgent need to adopt effective local governance through the application of its principles and work to confront the obstacles that prevent its consecration. This is in support of the performance of local groups in various fields in order to achieve effective local development.

**Keywords:** local governance, local development, local groups.

## المقدمة:

تمثل الحوكمة المحلية أحد أهم متطلبات تحقيق التنمية المحلية، التي تعتبر أداة أساسية لتحقيق فرص الحياة الكريمة وخلق البدائل الاقتصادية التي تؤسس للرفاهية الاقتصادية و الذي لا يمكن تحققها إلا من خلال الاستغلال الأمثل لجميع الإمكانات البشرية والمادية المتاحة للوصول إلى تنمية محلية مستدامة، تفي باحتياجات الأجيال الحالية دون المساس بحاجيات الأجيال القادمة.

* المؤلف المرسل

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2022 المجلد: السادس العدد: الثاني ص.ص: 1346-1366 .



غير أن تطبيق الحوكمة المحلية لا يتأتى إلا بإحداث إصلاحات سياسية، اقتصادية، اجتماعية وإدارية بغية تحقيق حاجيات المواطنين الأساسية وتعد الجزائر من بين الدول التي تهدف من خلال إداراتها المحلية إلى ترقية نوعية الخدمة العمومية في جميع المجالات، من خلال القضاء على الممارسات البيروقراطية إلى جانب تعزيز الشفافية والفعالية و المساءلة وتوسيع المشاركة الشعبية وضمان الحقوق والحريات الفردية والجماعية و إرساء دعائم منظومة قانونية قيمة قادرة على تحقيق العدالة الاجتماعية بغية تحقيق تنمية محلية فعالة، هذا من الناحية النظرية أما من الناحية الواقعية فإن تحقيق ذلك قد يصطدم بالعديد من المعوقات التي تواجه تلك الإدارات في أداء وظائفها، مما يتطلب ضرورة البحث عن بعض الحلول لمعالجتها ولعل أحسن تلك الحلول نجاعة هو التطبيق الفعلي لمبادئ الحوكمة المحلية، من خلال خلق بيئة تشريعية وقانونية لممارستها على أرض الواقع قصد تحقيق التنمية المحلية. وقد ارتأينا من خلال هذا البحث تسليط الضوء على أثر الحوكمة المحلية على تحقيق التنمية المحلية،من خلال طرح الإشكالية التالية:ما مدى مساهمة الحوكمة المحلية في تحقيق التنمية المحلية ومن أجل الإجابة على هذه الإشكالية قمنا بالاعتماد على المنهج الوصفي و التحليلي، كما قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاثة مباحث نتطرق في المبحث الأول إلى الإطار المفاهيمي للحوكمة المحلية، أما المبحث الثاني فهو مخصص للإطار المفاهيمي للتنمية المحلية، في حين نسلط الضوء في المبحث الثالث على اثر الحوكمة المحلية على تحقيق التنمية المحلية.

## المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للحوكمة المحلية

تزايد الاهتمام بمفهوم الحوكمة خلال السنوات الأخيرة سواء على المستوى الوطني أو المحلّي، فظهرت بذلك عدة آليات لتبنّي نظام الحوكمة في الإدارة العمومية و اقترحت عدة مؤشّرات ومعايير لقياس الحوكمة الرّشيدة ، فمع تنامي مقتضيات اللّامركزية واتّساع استقلالية وصلاحيات الجماعات المحلّية في أغلب الدّول أضحت الحوكمة المحلّية تلعب دورا هاما في خدمة وتحقيق الصّالح العام وسوف نتطرق من

خلال هذا المبحث إلى مفهوم الحوكمة المحلية (مطلب أول) و معوقات تطبيق الحوكمة المحلية (مطلب ثان).

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2022 المجلد: السادس العدد: الثاني ص.ص: 1346-1366 .



## المطلب الأول: مفهوم الحوكمة المحلية

تهدف الحوكمة المحلية إلى تفعيل دور الجماعات المحلية من خلال هيكلة الإدارة التي يجب أن تتوفر على تنظيم محكم ونظام معلوماتي وآليات تدبير حديثة، بالإضافة إلى تأهيل الموارد البشرية وذلك من خلال جلب أحسن الكفاءات واعتماد آليات التحفيز والتكوين وكذا التأطير الإداري المستمر للموارد البشرية وكل هذا في ظل جو من الشفافية والمساءلة والمشاركة.

### أولا:تعريف الحوكمة المحلية

هناك مجموعة من التعاريف للحوكمة المحلية أو الحكم الراشد المحلي نذكر منها :

عرّفها الإعلان الذي صدر عن الإتحاد الدّولي لإدارة المدن بمدينة صوفيا في ديسمبر1996 و الذي جاء تحت عنوان نظام الحوكمة المحليّة بأنّها:"ذلك النّظام القائم على نقل مسؤوليات الأنشطة العامّة إلى المستويات المحليّة و تبني اللامركزيّة الماليّة بتوفير الموارد الكافيّة للقيام بهذه الأنشطة، بالإضافة إلى مشاركة المواطن في وضع القرار المحلي وتهيئة الظروف لخصخصة الاقتصاد المحلي[1]"

كما عرفها بيير لندل LandellPierre :"الحكم الراشد المحلي هو عبارة عن استخدام السلطة السياسية وممارسة الرقابة على المجتمع المحلي من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية".

ومن جهة أخرى نجد الدكتور"أسرودس" عرّف الحوكمة في ستة محاور تتلخّص في دراسة العلاقة بين السوق و التدخّل الحكومي وإتباع نظام الخوصصة، بالإضافة إلى تعزيز دور المنظّمات الغير حكوميّة واللامركزيّة الإداريّة بإدخال قيم جديدة كالخبرة والمناقشة و التعامل مع المواطنين لضمان الكفاءة والفعالية والتركيز على قيم الديمقراطية والتفاعل بين الأطراف الرسميّة وغير الرسمية على المستوى المحلي وعرفها المشرع الجزائري في القانون رقم 06/06 المتضمن القانون التوجيهي للمدينة في الفصل الأول المتعلق بالمبادئ العامة في مادته الثانية بأنه :"الحكم الذي بموجبه تكون الإدارة مهتمة بانشغالات المواطن وتعمل للمصلحة العامة في إطار الشفافية[2] ".

من خلال ما سبق يمكننا تعريف الحوكمة المحلية بأنها : "مجموعة الآليات و العمليات المتبعة في تسيير الشؤون المحلية على أساس الكفاءة والشفافية والمساءلة وسيادة القانون ومشاركة المواطن والقطاع الخاص في اتخاذ القرارات والتسيير الأمثل للموارد المحلية خدمة للصالح العام".

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2022 المجلد: السادس العدد: الثاني ص.ص: 1346-1366 .



## ثانيا:مبادئ الحوكمة المحلية

بتعدد التعاريف التي تناولت مصطلح الحوكمة المحلية تعددت كذلك مبادئها وهذا ما تم تداوله في الوثائق الدولية كوثائق صندوق النقد الدولي والبنك العالمي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العديد من العناصر يمكن إجمالها فيما يلي:

**1- المشاركة:** يعني تهيئة الآليات و السبل المناسبة للمواطنين المحليين كأفراد وجماعات، من أجل المساهمة في صنع القرارات إمّا بطريقة مباشرة أو من خلال المجالس المحلية المنتخبة التي تعبر عن مصالحهم ولكي تكون المشاركة فعالة يجب أن يتوفر لدى الأفراد والجماعات فرص متساوية لإدراج مطالبهم على جدول أعمال السلطات المحلية والوطنية[3] وفي إطار التنافس على الوظائف العامة، يتمكن المواطنون من المشاركة في الانتخابات واختيار الممثلين في مختلف مستويات الحكم ويمكن أن تعني المشاركة أيضا المزيد من الثقة وقبول القرارات السياسية من جانب المواطنين الأمر الذي يعني زيادة الخبرات المحلية.

**2- حكم القانون** : يعني سيادة القانون كأداة لتوجيه سلوك الأفراد نحو الحياة السياسية بهدف منع تعارض مهام المسؤولين فيما بينهم من جهة و بين المواطنين من جهة أخرى و وضوح القوانين و انسجامها في التطبيـــق، أي أن الجميع حكاماً و محكومين يخضعون للقانون و لا شيء يسمو فوق القانون،عن طريق تطبيق الأحكام و النصوص القانونية بصورة عادلة و بدون تمييز بين أفراد المجتمع، كما أن حكم القانون يعني استقلال الهيئة القضائية عن الهيئتين التنفيذية و التشريعية، هذه الأخيرة تساهم في تأمين تطبيق واحترام القواعد القانونية و بالتالي يرتقي مفهوم المواطنة إلى مفهوم المساواة بين المواطنين[4].

**3- الشفافية:** وهي من أهم خصائص الحوكمة المحلية وتعني فسح المجال أمام المواطنين للتعرف على المعلومات الضرورية، التي تهم شؤون حياتهم مثل حق المواطن في الإعلام و مشاركة المواطنين و مساهمتهم في رقابة المجالس الشعبية و الوطنيـــة و المحلية عن طريق الإطلاع على محاضر الجلسات التي تعقد بصفة دورية في مجالسهم و الهدف من وراء كل ذلك هو العمل على مشاركة المواطنين في إبداء الآراء حول مهام هذه المجالس[5] و عليه يتعين على الدولة أن تصدر قوانين تهتم بحرية المعلومات و

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2022 المجلد: السادس العدد: الثاني ص.ص: 1346-1366 .



تسمح للجمهور و لوسائل الإعلام المختلفة بالحصول على جميع الوثائق المتعلقة بعمل الحكومة و التشريعات و مختلف السجلات.

**4- المساءلة:** يقصد بها تحميل الأفراد والمنظمات مسؤولية الأداء الذي يتم قياسه بأقصى قدر ممكن من الموضوعية ويعرف "برنامج الأمم المتحدة الإنمائي" المساءلة على أنها: الطلب من المسؤولين تقديم التوضيحات اللازمة لأصحاب المصلحة حول كيفية استخدام صلاحياتهم وتصريف واجباتهم والأخذ بالانتقادات التي توجه لهم وتلبية المتطلبات المطلوبة منهم وقبول المسؤولية عن الفشل وعدم الكفاءة أو عن الخداع والغش كما تتطلب المساءلة وجود حرية معلومات وأصحاب مصلحة قادرين على تنظيم أنفسهم وسيادة القانون"[6].

**5- المساواة و العدالة:** العدالة تعني ضرورة تكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة من أجل تحسين أوضاعهم وتحقيق ارتقائهم الاجتماعي والمساواة تعني أن جميع أفراد المجتمع متساوون بالحقوق والواجبات والحريات والكرامة[7].

**6- الفعالية:** هي توفر القدرة لدى المؤسسات المحلية في تنفيذ المشاريع وتقديم نتائج تستجيب لحاجات المواطنين مع الاستخدام العقلاني والرشيد للموارد المحلية[8].

**7- الكفاءة** : هي العمل على ضمان استمرارية تحقيق التقدم و الازدهار و التطلع دائماً إلى تعزيز مفهوم التنميـــة المحلية، كما تعمل على الالتزام بتوظيف الموارد المحلية بالصورة الصحيحة و السليمة.

**8- الرؤية الإستراتيجية** : حسب مفهوم الحوكمة المحلية، فإن الرؤية الإستراتيجية تتحدد انطلاقا من مفهوم التنمية بالشراكة بين مؤسسات الدولة والقطاع الخاص من خلال خطط بعيدة المدى لتطوير العمل المجتمعي من جهة وأفراده من جهة أخرى والعمل على التنمية البشرية وحتى يتم تحقيق النتائج الايجابية في رسم الخطط ضمن إطار الحوكمة المحلية و يجب الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الداخلية والخارجية و دراسة المخاطر ومحاولة وضع الحلول[9].

## ثالثا: فواعل الحوكمة المحلية

تقتضي الحوكمة المحلية وجود فواعل رسمية وغير رسمية تتمثل فيما يلي[10]:

**1- دولة فاعلة القدرة:** فحتى تتمكن الحكومة المركزية من نقل بعض اختصاصاتها للسلطات اللامركزية بما يحقق الفعالية عليها ضرورة التنسيق بين المستويات الحكومية المختلفة، لتوفير القدر الكافي من الشفافية و المساءلة و التمثيل و وضع نظام رقابي فعال يسمح بمراقبة السلطات المحلية و تنظيمها و تغطية الاحتياجات المادية بما يكفل تحقيق الاحتياجات الشعبية.

**2- سلطات محلية مؤهلة:** إذ لابد أن تكون الجماعات المحلية أكثر استجابة لتطلعات المواطنين و يكون ذلك عن طريق التزامها بمستوى الممارسة الديمقراطية، التي تسمح بتفعيل المساءلة و المحاسبة و الوعي في الاستحقاقات الانتخابية.

**3- مجتمع مدني شريك:** فكي تستجيب السلطات المحلية لاحتياجات المواطنين المحليين، ينبغي وجود اتصال دائم بين الطرفين مما يعني ضرورة وجود مجتمع مدني منظم البنية واسع الاتصال قادر على توحيد الآراء والتعبير عنها.

**4- قطاع خاص تنافسي:** يجب أن يكون مؤهلا لمساعدة الهيئات المحلية على تقديم الخدمات المحلية للمواطنين، عن طريق الهيكلة والتنظيم الجيد و الكفاءة في تقديم الخدمات النوعية.

## المطلب الثاني: معوقات الحوكمة المحلية

ما يمكن قوله عن واقع الحوكمة المحلية في بلادنا الجزائر أنه غير مطمئن لعدة عوامل أهمها حداثة هذا المفهوم أولا وثانيا لوجوب التكامل بين عناصر الحوكمة والمجتمع المدني والقطاع الخاص، خاصة هذا الأخير الذي لا يرى إلا مصلحته وتنعدم فيه نظرة الخدمة العمومية معتقدا أن الإدارة العامة وحدها المسؤولة عن المصلحة العامة ناسيا أو متناسيا أنه إذا حقق المصلحة العامة سيكون مستفيدا منها هو كذلك، أما المجتمع المدني فلا يلاحظ له النشاط الكافي على أرض الواقع، بالرغم من كثرته وازدياده يوما بعد يوم، لتبقى الإدارة العامة الجزائرية ذات الاتجاه الاجتماعي تتخبط وحدها في البحث الدائم عن الحلول للمشاكل اليومية للمواطن، دون أن يساعدها أي كان من العناصر الأخرى وهي غير كافية لوحدها لذا وجب التكامل والتعاون للوصول إلى حوكمة وطنية ومن ثم حوكمة محلية جيدة[11].

### أولا: معوقات قانونية وتشريعية

يعتبر هذا العائق من اكبر المشاكل التي تواجه تطبيق الحوكمة المحلية ويرجع ذلك إلى:

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2022 المجلد: السادس العدد: الثاني ص.ص: 1346-1366 .



1- وجود بطء في إصدار بعض التشريعات والإسراع في إصدارها في بعض الأحيان دون اكتمال دراستها.

2- التغيير المستمر في التشريعات التي تنظم أعمال أجهزة الدولة خلال فترات متقاربة نسبيا.

3- تعدد القوانين والتنظيمات وما يصاحبها من تعديلات سريعة تؤدي إلى نتائج سلبية على عمل السلطات المحلية نذكر منها:

4- تضارب الاختصاصات الوظيفية بين الأجهزة المحلية وداخل الجهاز الإداري مما يؤدي إلى التهرب من تحمل المسؤوليات.

5- كثرة التحايل على القوانين ومحاولة تقصي الثغرات الموجودة سواء من المواطن أو المسؤول.

6- عدم تطبيق النصوص القانونية والتشريعية الخاصة بمشاركة المواطن.

**ثانيا: معوقات سياسية**

يعترض انتهاج الحوكمة المحلية العديد من الصعوبات نذكر منها[12]:

1- صراع المصالح الحزبية داخل المجالس المنتخبة وذلك يؤدي إلى تجميد الاجتماعات وتعطيل المشاريع.

2- عزوف المواطن عن المشاركة والتعاون مع مجالسه التي انتخبها وذلك لغياب الثقة بينه وبين هذه الأخيرة.

3- الحركات الاحتجاجية اليومية المرتبطة بمطالب السكن والشغل والخدمات العمومية في ظل النقص الفادح للموارد المالية والعجز الدائم للهيئات المحلية.

**ثالثا:معوقات إدارية**

تتجسد المعوقات الإدارية للحوكمة المحلية في:

1- الرقابة الإدارية الصارمة على المجالس المنتخبة و عدم استقلالية هذه الأخيرة مما يجعل القرار المحلي موجه مركزيا.

2- غياب الاستقلالية وعدم القدرة على ممارسة الصلاحيات.

3- الموارد البشرية الغير كفأة في التسيير المحلي.

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2022 المجلد: السادس العدد: الثاني ص.ص: 1346-1366 .



### رابعا: معوقات مالية

يعترض تطبيق الحوكمة المحلية العديد من المعوقات المالية نذكر منها:

**1-** عدم الاستقلالية المالية للهيئات المحلية وتبعيتها للسلطة المركزية نظرا لعجزها الذي خلفته نقص الحكامة في التسيير.

**2-** نقص الموارد والمصادر المالية وعدم إبداع المنتخب المحلي في البحث عن الحلول وانتظار الحلول من السلطة المركزية، مما يزيد من التبعية و عدم الاستقلالية المالية.

**3-** تفشي الفساد الإداري والمالي في أوساط الإدارة الجزائرية خاصة المحلية منها[13].

## المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للتنمية المحلية

تعتبر التنمية المحلية ركيزة من الركائز الأساسية للتنمية، إذ تستهدف تحقيق التوازن التنموي بين مختلف المناطق ومن أبرز مهامها تنفيذ مشروعات البنى الأساسية ضمن النطاق المحلي، إلى جانب دورها المؤثر في تفعيل الاستثمارات المحلية وخلق فرص العمل والمشروعات الصغيرة المدرة للدخل وتتعدد تعريفاتها وذلك وفق مقاربات متنوعة ترتبط بأسلوب العمل التنموي أو الأهداف التنموية وإذا كانت جهود الدولة تمثل عاملا مهما لتحقيق التنمية المحلية، فان الجهود الذاتية من خلال المنتخبين ومشاركة المواطنين لا تقل أهمية عن ذلك وسوف نتطرق من خلال هذا المبحث إلى مفهوم التنمية المحلية (مطلب أول) ومرتكزات و مقومات التنمية المحلية (مطلب ثان).

### المطلب الأول: مفهوم التنمية المحلية

التنمية المحلية هي القدرة على الاستفادة من مصادر البيئة البشرية و المادية المتوافرة و العمل على زيادة تلك المصادر كما و نوعا لتطويرها، بما يعود بالمنفعة على جميع أفراد المجتمع مع ضمان استدامة هذه المصادر.

#### أولا:تعريف التنمية المحلية

"التنمية المحلية هي العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين جهود المواطنين وجهود السلطات العمومية(الدولة)، للارتقاء بمستويات التجمعات المحلية والوحدات اقتصاديا، اجتماعيا، ثقافيا وحضاريا" ونظرا لأهمية موضوع التنمية المحلية فقد حظيت باهتمام الباحثين، حيث كانت هناك عدة

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2022 المجلد: السادس العدد: الثاني ص.ص: 1346-1366 .



محاولات لتعريفها بحيث يرى الدكتور فاروق زكي في كتابه (تنمية المجتمع في الدول النامية)، بأن التنمية المحلية هي:" تلك العمليات التي توحد بين جهود الأهالي وجهود السلطات الحكومية، لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية وتحقيقا لتكامل هذه المجتمعات، في إطار حياة الأمة ومساعدتها على المساهمة التامة في التقدم القومي وتقوم هذه العمليات على عاملين أساسين هما: مساهمة الأهالي أنفسهم في الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم وكذا توفير ما يلزم من الخدمات الفنية وغيرها، بطريقة من شانها تشجيع المبادرة والمساعدة الذاتية والمساعدة المتبادلة بين عناصر المجتمع وجعل هذه العناصر أكثر فعالية".

كما تعرف التنمية المحلية بأنها:"عملية التغيير التي تتم في إطار سياسة عامة محلية، تعبر عن احتياجات الوحدة المحلية، وذلك من خلال القيادات المحلية القادرة على استخدام واستغلال الموارد المحلية، وإقناع المواطنين المحليين بالمشاركة الشعبية، والاستفادة من الدعم المادي والمعنوي الحكومي[14]".

وتعرف الأمم المتحدة التنمية المحلية بأنها:" العمليات التي يمكن بها توحيد جهود السكان والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية ومساعدتها في الاندماج في حياة الجماعة والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر ممكن[15]".

وعلى ضوء ما سبق يمكننا تعريف التنمية المحلية بأنها:"عملية الاستغلال الأمثل للموارد المحلية والدعم المادي والمعنوي للدولة، في إطار سياسة عامة محلية بمشاركة المواطنين المحليين من أجل رفع مستوى المعيشة للمجتمع المحلي".

## ثانيا:خصائص التنمية المحلية

للتنمية المحلية مجموعة من الخصائص نذكر منها ما يلي:[16]

1- أن التنمية المحلية نظام فرعي في نظام التنمية الشاملة.

2- أن التنمية المحلية عملية ديناميكية تتم على مستوى المجتمع المحلي.

3- أنها سلسلة من التغيرات المخططة التي توجه إلى بنية المجتمع المحلي ووظائفه بهدف المساهمة في تحقيق الأهداف العامة للمجتمع بالاعتماد على الموارد الطبيعية والطاقات البشرية المتوافرة محليا.

4- أنها كل الجهود البشرية المبذولة من أجل إحداث التقدم والتطور في المجتمع المحلي وتحديثه.

5- أنها تمس جميع مجالات الحياة الإنسانية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية على المستوى المحلي.

6- أنها تقوم على قيمة محورية تتمثل في المشاركة الفعالة والايجابية التي يبادر بها أفراد المجتمع المحلي والتي يجب أن تلقى التشجيع والتدعيم من طرف الدولة.

7- أنها عملية تفاعلية تعاونية تعتمد على الجهود المشتركة بين الحكومة والمواطنين بصورة متكاملة ومتناسقة بهدف تحقيق المصلحة العامة للمجتمع المحلي في إطار المصلحة العامة للدولة وتنميتها الوطنية.

كذلك من خصائص التنمية المحلية نجد:

8- تتميز التنمية المحلية بالتكامل بين الريف والحضر وبين البناء الاجتماعي ووظائف هذا البناء وبين الجوانب المادية والجوانب المعنوية.

9- المشاركة الشعبية في جميع الجهود التي تبذل لتحسين مستوى المعيشة ونوعية الحياة مع الاعتماد بقدر الإمكان على مختلف المبادرات الذاتية، فنجاح تجربة أي دولة في تحقيق النمو يرجع إلى اعتمادها على مواردها المحلية والتي يبقى أثمنها رأس المال البشري، فتجاهل هذا الأخير والتركيز على بقية الموارد الأخرى سيخلق عبئ مستمر على التنمية وتشوهها نتيجة وجود العنصر البشري يزداد عددا أو يقل كفاءة غير قادر على تقديم قيمة مضافة أو جهد متزايد لخدمة التنمية.

## ثالثا:أهداف التنمية المحلية

تختلف أهداف التنمية المحلية في الوحدات المركزية عن الأهداف العامة للدولة، فالهدف العام لها يرمي إلى تحقيق مستوى رفاه متوازن لكل الأفراد والجماعات في أي مجتمع، بالإضافة إلى تحقيق العدالة الاجتماعية وذلك بتحقيق جميع الحاجيات على مختلف الأصعدة ولجميع الفئات، وتتمثل أهداف التنمية المحلية في:[17]

1- القضاء على الفقر والجهل والتخلف، ويتم ذلك من خلال فتح مناصب شغل عن طريق المشاريع مما يخفض من معدل البطالة ويرفع من القدرة الشرائية للأفراد.

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2022 المجلد: السادس العدد: الثاني ص.ص: 1346-1366 .



2- توسيع الهياكل التربوية كبناء المدارس في مختلف البلديات والمتجمعات السكانية، خاصة في الريف من أجل ضمان التمدرس للأطفال وفك العزلة عن المناطق النائية ودفعها نحو الانفتاح والتحضر تدريجيا.

3- عدم الإخلال في التركيبة السكانية وتوزيعها بين أقاليم الدولة والحد من الهجرات الداخلية من الريف إلى المناطق الحضرية أو ما يعرف بالنزوح الريفي.

4- شمول مختلف مناطق الدولة بالمشاريع التنموية مما يضمن تحقيق العدالة فيها والحيلولة دون تمركزها في العاصمة أو في مراكز الجذب السكاني.

5- زيادة التعاون والمشاركة بين السكان ومجالسهم المحلية، مما يساعد في نقل المجتمع المحلي من حالة اللامبالاة إلى حالة المشاركة الفعالة.

6- ازدياد القدرات المالية للهيئات المحلية مما يساهم في تعزيز قيامها بواجباتها وتدعيم استقلالها.

7- توفير المناخ الملائم الذي يمكن السكان في المجتمعات المحلية من الإبداع والاعتماد على الذات، دون الاعتماد الكلي على الدولة وانتظار مشروعاتها.

8- جذب الصناعات والنشاطات الاقتصادية المختلفة لمناطق المجتمعات المحلية، بتوفير التسهيلات الممكنة مما يساهم في تطوير تلك المناطق ويتيح لأبنائها مزيدا من الفرص.

9- تعزيز القدرات العامة والبنية التحتية للمجتمع كالنقل، المياه والكهرباء، وبناء الهياكل الخدماتية.

10- الاستفادة من اللامركزية والتي تعني استقلالية السلطة والإدارة مما يساعدها على وضع المشاريع المناسبة لها، باعتبارها أقرب من الدولة إلى السكان المحليين وأعلم باحتياجاتهم.

11- تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي وذلك من خلال زيادة المشاريع الاقتصادية المحلية أو توسيعها.

من خلال ما سبق، يمكننا استنتاج أن الهدف الرئيسي للتنمية المحلية يتمحور حول جانبين أساسيين هما:

1- تحقيق حاجيات المجتمع المحلي باختلاف أنواعها: اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، بالإضافة إلى تحسين نوعية المعيشة لتلك الوحدات المحلية.

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2022 المجلد: السادس العدد: الثاني ص.ص: 1346-1366 .



2- استغلال كل الموارد الذاتية الممكنة بما فيها العنصر البشري وتعبئتها من أجل تحقيق تنمية ذاتية وإقلاع محلي.

## المطلب الثاني: مرتكزات و مقومات التنمية المحلية

تعتبر التنمية المحلية سياسات وبرامج تهدف إلى التنمية في جميع الجوانب، سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية للمواطن وهي تقوم على مجموعة من المرتكزات و المقومات.

### أولا:مرتكزات التنمية المحلية

الحديث عن التنمية المحلية يجد مرجعيته في محاولة إعطاء الجماعات المحلية دورا مهما في المساهمة في التنمية الوطنية وتجاوز المنظور الضيق ذو البنية الممركزة وذلك عن طريق إشراك المواطنين وتتمثل بعض مرتكزات التنمية المحلية في الآتي:[18]

1- **الاعتماد على الاستغلال العقلاني للموارد المحلية:** في هذا الإطار يجب الإشارة إلى أن الدولة ملزمة بترشيد الاستهلاك للموارد المحلية حتى تكون كافية للخطط المحلية المسطرة وتكون لها قيمة كبيرة فما نلاحظه عكس ذلك الاستهلاك الغير عقلاني الذي يدمر الثروات المحلية.

2- **المشاركة كرهان استراتيجي لتحقيق التنمية المحلية:** تفعيل المشاركة المحلية التي تعتبر جوهر عملية التنمية حيث يشارك الأفراد المحليين في صنع القرار المحلي.

3- **التخطيط الفعال:** حتى يتم تطبيق التنمية لابد من وضع خطط شاملة لأهداف العملية التنموية والموارد المحلية المتاحة وكذا الوقت اللازم.

4- **الشمولية والتكامل:** على الخطة التنموية أن تكون شاملة لكل المجالات، حيث أن هذه المجالات تكمل بعضها فلا يمكن مثلا تنمية الاقتصاد دون تنمية المجتمع.

5- **الإسراع في الوصول إلى النتائج:** ويقصد بهذا أن تتضمن برامج التنمية خدمات سريعة النتائج كالخدمات الطبية والإسكان وغيرها وإذا حدث وبدأ المخطط بوضع مشروعات إنتاجية في خطته الإنمائية فيجب اختيار تلك المشروعات ذات العائد السريع وقليلة التكاليف ما أمكن والتي تسد في الوقت نفسه حاجة قائمة والسبب في ذلك هو كسب ثقة أفراد المجتمع، بأن هناك

فائدة أو منفعة ملموسة يحصلون عليها جزاء إقامة مشروع ما في مجتمعهم إذا فالثقة مطلب ضروري وجوهري في فعالية برامج التنمية المحلية.

## ثانيا:مقومات التنمية المحلية

تقوم التنمية المحلية على مجموعة من المقومات يأتي ذكرها كما يلي:

**1 – المقومات المالية :** يعتبر العنصر المالي عاملا مهما في تحقيق التنمية المحلية، بحيث أن نجاح الجماعات المحلية في أداء واجبها والتخلص من الأعباء الملقاة على عاتقها من ناحية توفير الخدمات المواطنين، يتوقف لحد كبير على حجم مواردها المالية ومن الطبيعي أنها كلما زادت وتوفرت مصادر التمويل للجهات المحلية كلما أمكن لهذه الأخيرة – الجماعات المحلية –، أن تمارس اختصاصها على الوجه الأكمل وذلك بالاعتماد على نفسها دون اللجوء إلى الحكومة المركزية للحصول على الإعانات المالية، كما أن تسيير هذه الموارد يستوجب وجود إدارة مالية على المستوى المحلي تتولى تنظيم حركة الأموال، وهذا بالتخطيط المالي الجيد، وكذا الرقابة المالية المستمرة. بالإضافة إلى ما سبق هناك مقومات مالية تساعد على تحقيق التنمية المحلية، إلا وهي توفر نظام محاسبي كفؤ وتنظيم رشيد المعلومات، وتحليل مالي سليم وموازنة محلية أو قيم مالية دقيقة[19].

**2 – المقومات البشرية :** إن العنصر البشري أهم عنصر وأهم مورد في العملية الإنتاجية وفي نجاح التنمية المحلية، فالعنصر البشري هو الذي يفكر في كيفية استخدام الموارد المتاحة أفضل استخدام وهو الذي يدير التمويل اللازم لإقامة المشروعات، كما أنه هو الذي ينفذ هذه المشروعات ويتابعها ويعيد النظر فيما يقابله من مشكلات ويضع الحلول اللازمة لها في الوقت المناسب ولهذه يوجب على التنمية المحلية تحقيق هدف تنمية الموارد البشرية من مختلف الجوانب، سواء الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية وحتى السياسة، باعتبار أن الإنسان لديه إمكانيات وقدرات بنوعيها؛ الذهنية والجسدية تفوق ما تم استغلاله فعلا في مواقف العمل المختلفة ويمكن النظر إلى الدور الذي يلعبه العنصر البشري في التنمية المحلية من زاويتين: فلأولى هي أن العنصر البشري غاية أو هدف التنمية والثانية أن العنصر البشري وسيلة لتحقيق التنمية.

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2022 المجلد: السادس العدد: الثاني ص.ص: 1346-1366 .



**3 – المقومات التنظيمية :** تتطلب التنمية المحلية الناجحة مجموعة من الإجراءات التنظيمية التي تتمثل في وجود إدارة محلية، مهمتها إدارة المرافق المحلية وتنظيم الشؤون المحلية، بحيث تتمثل هذه المقومات في ربط المستويات التنموية المختلفة ببعضها البعض ضمن إطار نظام موحد ومفتوح، بالإضافة إلى ذلك يتوجب توفير الإطار التشريعي الملائم لتعزيز جهود التنمية[20] وكما أن المقومات التنظيمية تتمثل في وجود نظام وحدات محلية إلى جوار إدارة مركزية، مهتمة بالتخفيف من أعباء موظفي الإدارات المركزية واقتصارها على الأعمال الإدارية المهمة؛ ذلك عن طريق استخدام أساليب إدارية مختلفة، بحيث يجب عليها أن تراعي جميع الظروف والعوامل المحلية مما يرفع من كفاءة العمل.

## المبحث الثالث: أثر الحوكمة المحلية على تحقيق التنمية المحلية

تلعب الحوكمة المحلية دورا بارزا في تحقيق التنمية المحلية وبالخصوص من خلال التطبيق الفعلي لمبادئها الأساسية والتي تتمثل في: المشاركة والمساءلة والشفافية وسيادة القانون وسنتطرق لأثر مبادئ الحوكمة المحلية على تحقيق التنمية المحلية كما يلي:أثر المشاركة على تحقيق التنمية المحلية (أولا) و أثر المساءلة و الشفافية و سيادة القانون على تحقيق التنمية المحلية (ثانيا).

### أولا: أثر المشاركة على تحقيق التنمية المحلية

تعتبر المشاركة وسيلة أساسية لتحقيق ونجاح برامج ومشاريع التنمية المحلية وهذا من خلال القضاء على سلبية بعض المواطنين وردود أفعالهم الضارة تجاه برامج وخطط التنمية المحلية، عن طريق إقناعهم بأهميتها و إثارة حب العمل في نفوس المواطنين والتقليل من روح التوكل لديهم و الاستخدام الأمثل للموارد البشرية والمادية في عملية التنمية المحلية من خلال تجنيد طاقات المجتمع وتوسيع قاعدة العمل و كذلك التقليل من النفقات عن طريق الجهد التطوعي والمساهمة المالية للمواطنين، كما أن مشاركة المواطنين في برامج التنمية المحلية تجعلهم يشعرون بأن المشاريع المنجزة هي من صنعهم وملكا لهم وبالتالي يعملون كل ما في وسعهم للحفاظ عليها[21].

وفي الجزائر تعتبر المجالس المحلية المنتخبة أهم وسيلة للمشاركة الشعبية في تسيير الشؤون المحلية، وقد نص دستور 2020 في مادته 16 بأن: المجلس المنتخب هو الذي يعبر فيه الشعب عن

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2022 المجلد: السادس العدد: الثاني ص.ص: 1346-1366 .



إرادته ،تشجع الدولة الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية، لا سيما من خلال المجتمع المدني.[22]

وإلى جانب ذلك فإن المشرع الجزائري أيضا أقر إمكانية حضور المواطنين جلسات المجالس المحلية .

## ثانيا: أثر الشفافية والمساءلة وسيادة القانون على تحقيق التنمية المحلية

تعتبر كل من مؤشرات الشفافية والمساءلة وسيادة القانون من المؤشرات المترابطة مع بعضها البعض والتي لا يستغني إحداها عن الآخر فلا يسود القانون إلا بالشفافية والمساءلة ولا تطبق الشفافية والمساءلة إلا بوجود القانون وسيادته فوق الجميع.[23]

حيث توفر الحوكمة المحلية الآليات التي تساعد الدولة على التخفيف من الانحرافات المستمرة في سياسة التنمية المحلية ومن بين هذه الآليات نجد المساءلة والشفافية، فعبر تأمين المساءلة العامة للسلطات المحلية يضمن لنا التطبيق الفعال للسياسات الاقتصادية والمولدة للتنمية المحلية، فإذا كان الهدف من المساءلة هو كشف الفساد والحد منه فالشفافية غايتها القصوى ووجودها يعني القضاء على الفساد ، فالشفافية تعكس الممارسات المختلفة في المؤسسات مما يدل على أن كل شيء واضح للعيان وبالطبع لن تكون هناك مساءلة ما لم توجد شفافية ، لذا فنحن بحاجة إلى مزيد من تدوير المعلومات وفتح الباب أمام المواطنين للمشاركة في الحياة السياسية.

يجب أن تكون هناك مساءلة قانونية وكذلك يمكن اللجوء للقضاء وذلك بتقديم نوع من الحماية للمواطنين سواء أولئك الذين يقعون ضحايا للفساد أو الذين يقومون بفضح الفساد والمفسدين والذين قد يتعرضون للأذى ، كما يجب أن ترفع منظمات المجتمع المدني الدعاوى للقضاء ضد الجهات التي تتأكد من فسادها باعتبارها معنية بالحفاظ على حقوق المجتمع ومصالحه.

ويلعب المجتمع المدني أهمية كبيرة في مطالبته بالمساءلة الحكومية لأن إحدى الأولويات الأساسية في مكافحة الفساد وتحقيق التنمية تكمن في مطالبة الحكومات بأن تصبح أكثر شفافية من جانب المنظمات المدنية ووسائل الإعلام، فالمواطنون ووسائل الإعلام المتاح لها الوصول الواسع إلى المعلومات حول عمليات الدول.

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2022 المجلد: السادس العدد: الثاني ص.ص: 1346-1366 .



وقد أظهرت التجارب عبر الدول أن الأنظمة الأكثر عرضة للمساءلة تولد سياسات أفضل فعلى صعيد التجارة وسياسات العمل فإن هذه الأنظمة تخلق سياسات تنموية لا تفيد الأنظمة التجارية والمنتجين لوحدهم، بل تفيد المستهلكين وأسواق العمل التي تسمح للداخلين الجدد بإيجاد الوظائف بدلا من مجرد حماية مصالح الموجودين داخلها وتستمر السياسات الجيدة في البيئة التي تتواجد فيها الحوكمة المحلية لسببين رئيسين:

- التوفير الأفضل للمعلومات (الشفافية) للقطاع الخاص والفاعلين الاجتماعين بمراقبة السياسات نفسها وأيضا أثار تلك السياسات.

- قدرة القطاع الخاص على مساءلة صانعي السياسات الذين يضعون سياسات غير منسقة وغير فعالة تمنع هؤلاء من اتخاذ قرارات يدركون أنها سيئة، لأنهم يعلمون أنه من الممكن استبدالهم بأشخاص آخرين يعدون بإصلاح تلك السياسات، كما يمكن للمساءلة العامة أيضا أن تحمل صانعي السياسات مسؤولية أي فشل في التطبيق.

وبما أن منظمة الشفافية الدولية صنفت الجزائر ضمن الدول الأكثر فسادا ولأجل الاستغلال الأمثل لموارد الدولة والمحافظة على المال العام لاستكمال برامج التنمية وتحقيق أهدافها المسطرة، عمدت الجزائر على اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تساعد على ترشيد الإنفاق والحد من الاستغلال غير الأمثل لأموال الدولة، تجلت أساسا في العمل على مكافحة الفساد والوقاية منه، فتم إصدار مجموعة من التشريعات والقوانين التي تخص ذلك، حيث نص المشرع الجزائري على تجريم مختلف صور الفساد الإداري في القانون رقم 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته.

كما وقعت الجزائر على مجموعة من الاتفاقيات الدولية بهذا الشأن واتخذت مجموعة من التدابير المصاحبة كإصلاح العدالة والقضاء و قطاع الجمارك والضرائب وإنشاء هيئات لمكافحة الفساد وتدريب وتأهيل الكوادر التي تساهم في تسيير المال العام وغيرها من الإجراءات التي تهدف إلى كبح الفساد وتحقيق واستمرار التنمية الشاملة.

ومن بين تلك الهيئات التي أنشأتها الجزائر لمكافحة الفساد نجد الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته وكذلك أنشئ الديوان المركزي للقمع الفساد، كما تم إنشاء مؤسسات تمارس دور الرقابة

المالية في مكافحة الفساد وكل ذلك بهدف الرقابة على الميزانية وكذلك الرقابة على خطط التنمية والمشاريع.

كما يخضع صانع القرار في المجالس المحلية للمساءلة من طرف المواطنين والأطراف الأخرى ذات العلاقة في عملية التنمية المحلية، لذلك يجب أن تكون المساءلة مبنية على مشاركة أوسع من قبل المواطنين وخاصة من خلال القنوات التي تربط بين المواطنين ومقدمي الخدمات العامة وذلك عن طريق قبول الدولة للمشاركة الشعبية وذلك من خلال[24]:

1- تأمين معلومات موثوقة على أداء الخدمات العامة من خلال استطلاعات وآليات التقييم.

2- نشر المعلومات علنا حول نشاطات الحكومة ويمكن انجاز ذلك عبر قوانين تنص على المزيد من العلنية وحرية الحصول على المعلومات وتشجيع النقاش العام الحر.

3- إتاحة المجال للتدخل ومشاركة أكبر للمجتمع المدني ومن ضمنها لجان الرقابة الشعبية والصحافة، ويمكن لهذه الأنشطة أن تلعب دورا أساسيا في كشف الفساد كأحد عوائق التنمية.

## الخاتمة:

من خلال ما سبق نستنتج أن التنمية المحلية و الحوكمة المحلية مفهومان مترابطان يمكنهما السير معا إذا وفرت لهم متطلباتهما المذكورة سلفا، فعلى الدولة الجزائرية العمل على تكريس آليات الحوكمة المحلية وتطبيقها على ارض الواقع من أجل تنمية محلية ووطنية شاملة وهذا من خلال تغيير ذهنية النخب الحاكمة و المحكومين على حد سواء، باعتبار أن الدولة في حاجة ماسة إليهم وإلى مجهوداتهم لتحقيق التنمية، كما يمكن تغيير الدور الأساسي الذي تلعبه المعارضة في دفع عجلة التنمية إلى الأمام و توفير نظام سياسي ديمقراطي يقوم على مبادئ الحكم الراشد وتدعيم اللامركزية وتبني نظام الحوكمة المحلية والعمل على النهوض بالعامل البشري باعتباره أحد أهم محاور التنمية المحلية وأهدافها وكذا تشجيع إقامة مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني بدعمها وتمويلها والعمل على خلق تنسيق وتعاون في جهود ومنظمات المجتمع المدني فيما بينها من جهة وبينها وبين الحكومة من جهة أخرى وذلك من أجل تحقيق أهداف التنمية و تفعيل دور المجتمع المدني لمواجهة الفساد الإداري وإشراكه في وضع استراتيجيات التنمية، كما يجب على الدولة أيضا تطوير الخطط والوسائل

والإمكانات حتى تلبي متطلبات التنمية المحلية و الاستفادة من التقدم التكنولوجي في نظم الاتصالات والمعلومات وتطبيق البحوث والدراسات المحلية للوصول إلى تحقيق الفعالية و تنظيم وتطوير المشاركة الشعبية بالشكل الذي يسمح للمواطنين المحليين المساهمة في اقتراح وتنفيذ المشاريع والعمل على تفعيل الحركة الجمعوية المحلية وتدعيمها بالإمكانيات المالية والبشرية التي تحتاجها.

## الهوامش

[1] – خروفي بلال، الحوكمة المحلية ودورها في مكافحة الفساد في المجالس المحلية، " دارسة حالة الجزائر"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر ، 2012، ص ص47-48.

[2] – قانون رقم 06- 06 مؤرخ في 21 محرّم عام 1427، الموافق ل 20 فبراير سنة 2006، يتضمن القانون التوجيهي للمدينة، الجريدة الرسمية 2006/15، ص 18.

[3] -جردير ليلى ، التنمية الإدارية كمدخل لتجسيد الحكم الراشد، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، جامعة قسنطينة ،2011 ، ص67.

[4] – ناجي عبد النور ، الدور التنموي للمجالس المحلية في إطار الحوكمة ، مديرية النشر لجامعة باجي مختار، عنابة ،2010 ، ص 55.

[5]- Rachel M. Gisselquist , good governance as a concept and why matters of development policy ,United Nations - World Institute for Development Economics Research, working paper , March 2012,p8.

[6] – ناجي عبد النور،مرجع سابق، ص 56.

[7] – عمراني كربوسة، " الحكم الراشد ومستقبل التنمية المستدامة في الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الذي نظمته كلية العلوم القانونية والإدارية جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الموسوم بعنوان: التحولات السياسية و إشكالية التنمية في الجزائر واقع وتحديات، يومي16/17ديسمبر2008، ص 14.

[8] – حسين عبد القادر، الحكم الراشد في الجزائر وإشكالية التنمية، مذكرة ماجستر في العلوم السياسية، كلية الحقوق و العلوم السياسية ،جامعة تلمسان، 2012، ص31.

[9] – حسين عبد القادر، مرجع سابق، ص 32.

[10] – خروفي بلال، مرجع سابق، ص ص 67-68.

[11] – وكواك الشريف، الحوكمة في الجماعات المحلية و دورها في التنمية، مجلة العلوم القانونية و السياسية، المجلد 13،العدد 01،أفريل 2022، ص 913.

[12] – ناجي عبد النور و ليتيم فتيحة، جهود تطبيق الحوكمة لتحسين أداء الإدارة المحلية في الجزائر، مداخلة ضمن أعمال الملتقى الثالث حول الجماعات المحلية في الدول المغاربية في ظل التشريعات الجديدة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة حمة لخضر،الوادي،01 ديسمبر 2015،ص ص 94-95.

[13] – ناجي عبد النور و ليتيم فتيحة، مرجع سابق، ص 95.

[14] – معاوي وفاء، الحكم المحلي الرشيد كآلية للتنمية المحلية في الجزائر، مذكرة ماجيستير في العلوم السياسية ، تخصص سياسات عامة وحكومات مقارنة، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة باتنة، 2010، ص54.

[15] - بن غضبان فؤاد ،التنمية المحلية، ممارسات وفاعلون، ط/1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان،الأردن ، 2015، ص 31.

[16] - خشمون محمد ،مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة ،2011، ص 24.

[17] – عودة المعاني أيمن، الإدارة المحلية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2010، ص 19.

[18] – سلامي أسماء ،"دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر"، مجلة الشريعة والاقتصاد، العدد 10، 2016، ص ص 423-424.

[19] – خنفري خيضر، تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر 3، 2011، ص25

[20] – بن غضبان فؤاد، مرجع سابق، ص 34.

[21] – فلاح رشيد، دور التقسيم الإداري في التنمية المحلية بالجزائر (1962-2000)، رسالة ماجستير في التنظيم السياسي والإداري، كلية الحقوق و العلوم السياسية, جامعة الجزائر،2013 ، ص 169.

[22] – المادة 16، المرسوم الرئاسي رقم 442/20 المؤرخ في 2020/12/30 المتعلق بالتعديل الدستوري، الجريدة الرسمية عدد 82، المؤرخة في 15 جمادى الأولى من عام 1442، الموافق ل2020/12/30، ص 09.

[23] – بن بادة عبد الحليم ،"ظاهرة الفساد الإداري كعائق أمام نجاح سياسات التنمية المحلية في الجزائر"، مجلة الندوة للدراسات القانونية بالجزائر، ع 7، مارس 2016، ص 94.

[24] – مهنا محمد نصر، تحديث في الإدارة العامة و المحلية، بدون طبعة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ص 401.

## قائمة المصادر والمراجع:

### أولا:النصوص القانونية

1.المرسوم الرئاسي رقم 442/20 المؤرخ في 2020/12/30 المتعلق بالتعديل الدستوري، الجريدة الرسمية عدد 82، المؤرخة في 15 جمادى الأولى من عام 1442، الموافق ل2020/12/30.

2.قانون رقم 06/06 مؤرخ في 21 محرّم عام 1427، الموافق ل 20 فبراير سنة 2006، المتضمن القانون التوجيهي للمدينة.

### ثانيا: الكتب

1. بن غضبان فؤاد ،التنمية المحلية، ممارسات وفاعلون، ط/1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان،الأردن ، 2015.

2. زيدان جمال ، إدارة التنمية المحلية في الجزائر بين النصوص القانونية ومتطلبات الواقع، دار الأمة للطباعة والنشر و التوزيع ،الجزائر، 2014.

3. عودة المعاني أيمن، الإدارة المحلية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2010.

4. مهنا محمد نصر، تحديث في الإدارة العامة و المحلية، بدون طبعة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.

5. ناجي عبد النور، الدور التنموي للمجالس المحلية في إطار الحوكمة ، مديرية النشر لجامعة باجي مختار، عنابة ،الجزائر،2010.

## ثالثا: الرسائل والمذكرات

1. جردير ليلى ، التنمية الإدارية كمدخل لتجسيد الحكم الراشد، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، جامعة قسنطينة ،2011.

2. حسين عبد القادر، الحكم الراشد في الجزائر وإشكالية التنمية، مذكرة ماجيستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق و العلوم السياسية ،جامعة تلمسان، 2012.

3. خروفي بلال، الحوكمة المحلية ودورها في مكافحة الفساد في المجالس المحلية، " دارسة حالة الجزائر"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ، 2012.

4. خشمون محمد ، مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية ، جامعة منتوري قسنطينة ،2011.

5. خنفري خيضر، تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية

و التجارية و علوم التسيير، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر 3، 2011.

6. فلاح رشيد، دور التقسيم الإداري في التنمية المحلية بالجزائر (1962-2000)، رسالة ماجستير في التنظيم السياسي والإداري، كلية الحقوق و العلوم السياسية, جامعة الجزائر،2013 .

7. معاوي وفاء، الحكم المحلي الرشيد كآلية للتنمية المحلية في الجزائر، مذكرة ماجيستير في العلوم السياسية ، تخصص سياسات عامة وحكومات مقارنة، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة باتنة، 2010.

## رابعا: المقالات

1. بن بادة عبد الحليم ،"ظاهرة الفساد الإداري كعائق أمام نجاح سياسات التنمية المحلية في الجزائر"، مجلة الندوة للدراسات القانونية بالجزائر، ع 7، مارس 2016.

2. سلامي أسماء ،"دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر"، مجلة الشريعة والاقتصاد، العدد 10، 2016.

3. وكواك الشريف، الحوكمة في الجماعات المحلية و دورها في التنمية، مجلة العلوم القانونية و السياسية، المجلد 13،العدد 01، أفريل 2022.

4. Rachel M. Gisselquist , good governance as a concept and why matters of development policy ,United Nations - World Institute for Development Economics Research, working paper , March 2012.

## خامسا: أشغال الملتقيات

1. عمراني كربوسة ، " الحكم الراشد ومستقبل التنمية المستدامة في الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الذي نظمته كلية العلوم القانونية والإدارية جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الموسوم بعنوان: التحولات السياسية و إشكالية التنمية في الجزائر واقع وتحديات، يومي16/17ديسمبر2008.

2. ناجي عبد النور و ليتيم فتيحة ، جهود تطبيق الحوكمة لتحسين أداء الإدارة المحلية في الجزائر، مداخلة ضمن أعمال الملتقى الثالث حول الجماعات المحلية في الدول المغاربية في ظل التشريعات الجديدة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة حمة لخضر،الوادي،01 ديسمبر 2015